دراسة: العلاقات السورية – التركية وأثرها على الأمن المائي في سورية

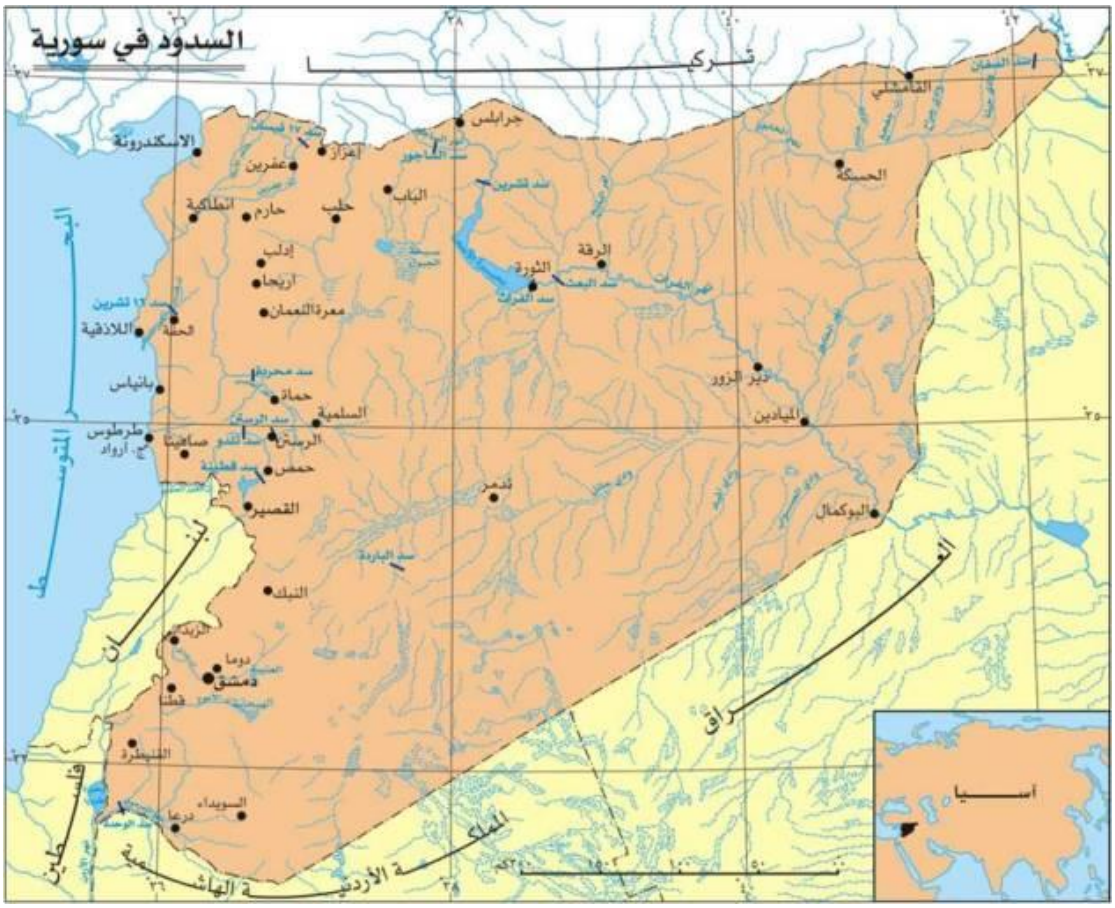

المهندس عمر المسالمة

مقدمة تاريخية:

دخلت الجيوش العثمانية إلى سوريّة ١٥١٦م بعد معركة مرج دابق حيث انتصر الأتراك على المماليك، بينما خضع العراق للحكم العثماني عام ١٦٣٤م (ثم أخذ الصفويون بلاد الرافدين لفترة قصيرة قبل أن يستعيدها العثمانيون عام ١٦٣٨م)، وبقيت سوريّة والعراق وغيرهما من الأقطار العربية تحت الاحتلال العثماني لمدة أربعة قرون إلى أن غادرهما الأتراك قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م ودخول الحلفاء بموجب صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم والذي قضى باستغلال العراق ووضعه تحت الوصاية البريطانية واستغلال سوريّة ووضعها تحت الوصاية الفرنسية، وظل نهرا دجلة والفرات نهرين محليين داخليين يتبعان ويجريان و يصبان ضمن حدود "الدولة العثمانية" حتى انفصال سوريّة والعراق عنها فأصبح النهران دوليان وفقاً لتعريف الأنهار الدولية (يجريان في أراضي أكثر من دولة)، ثم تم توقيع معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م بين حكومة السلطان محمد الخامس والحلفاء في إسطنبول، وبموجب هذه الاتفاقية احتفظت تركيا بأراضٍ عربيةٍ واسعة: حوض سيحان وجيحان، ومنحدرات المياه على سفوح جبال طوروس الجنوبية، ثم وبموجب اتفاقية أنقرة ١٩٢١م تخلت فرنسا (المنتدبة على سوريّة) عن أراض جديدة تشمل (عينتاب وكلس وأورفه وماردين وجزيرة ابن عمر) وجرى ترسيم الحدود

سياسياً مع تركيا، إلا أن تركيا استمرت بالمطالبة بمنطقتي الموصل العراقية ولواء الاسكندرون السوريّة، و بسبب الحرص البريطاني على حقول البترول في الموصل تمسكوا بالشمال العراقي وأجبروا الأتراك على الاعتراف به عراقياً ١٩٢٦م، أما لواء الإسكندرون فقد تنازلت عنه فرنسا لمصطفى كمال ١٩٣٩م (سلخ اللواء تم على مراحل بين سنتي ١٩٣٧ و١٩٣٩).

وبذلك سيطرت تركيا على أعالي نهري دجلة والفرات الهضبية والجبلية، وعلى مجمل أنهار سيحان وجيحان في كيليكيا، والمجمع المائي الضخم في الإسكندرون، إضافةً إلى أعالي أنهار قويوق والذهب والساجور وبليخ والخابور.

في العصر الحديث:

كان التوتر ولا يزال السمة الغالبة للعلاقات العربية – التركية للأسباب التالية:

١. الإرث التاريخي الثقيل للاحتلال العثماني للأراضي العربية.
٢. استمرار أطماع تركيا فيما بقي من موارد مائية منحدرة نحو الأراضي العربية وبعض الأراضي العربية كمدينتي الموصل العراقية وحلب السوريّة.
٣. اعترافها كاول دولة إسلامية بالكيان الصهيوني ١٩٤٩ م، وفي تشرين الأول/ أكتوبر من نفس العام قامت بتعيين قنصل عام لها.
٤. انحيازها الكامل لمخططات الغرب (أروربا وأمريكا) بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى انضمامها لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ١٩٥١م.
٥. استخدامها لورقة المياه كعامل ضغط وتهديد ضد جيرانها العرب (سوريّة والعراق).

الوضع القانوني:

منذ عام ١٩١٨م وبعد استقلال سوريّة والعراق عن الدولة العثمانية تولت فرنسا عقد الاتفاقيات الدولية نيابةً عن سوريّة وبريطانيا عوضاً عن العراق، وكانت السمة الغالبة على هذه الاتفاقيات هي التنازل والتفريط بالحقوق التاريخية للشعوب العربية من أراض وموارد طبيعية، ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

- معاهدة سيفر ١٩٢٠م بين حكومة السلطان محمد الخامس والحلفاء في اسطنبول.
- معاهدة فرنسية باسم (سوريّة) مع تركيا بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٩٢١.
- معاهدة لوزان ٢٤/ ٠٧/ ١٩٢٣ بين تركيا ودوتي الانتداب (بريطانيا وفرنسا).
- اتفاقية الصدراقة وحسن الجوار الموقعة في أنقرة ١٩٢٩ م بين فرنسا باسم (سوريّة) وتركيا.
- اتفاق حلب، وقعته تركيا مع فرنسا وبريطانيا استناداً إلى معاهدة لوان ١٩٢٣م.
- معاهدة عام ١٩٤٦م.

بقي الحال كما هو حتى حصلت سوريّة على استقلالها عن فرنسا عام ١٩٤٦/٠٤/١٧، واستقلال العراق عن بريطانيا ١٩٣٢/١٠/٠٣، ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم مرت العلاقة العربية التركية بتجاذبات

حادة كانت سمتها الغالبة عدم احترام تركيا لمبادئ القانون الدولي في معالجة القضايا المائية كما اتسمت سياستها بعدم القبول بالمعاهدات والتعهدات الدولية، ولم تستجب لنداءات الشعبين العراقي والسوري بل ضربت مصالح الأمة العربية عرض الحائط، واستخدمت المياه للنيل من سيادتها الوطنية واستقلالها والتأثير على مستقبل شعوبها، وسعت إلى الربط بين السياسة واستخدام موارد المياه لتحصل على موقع إقليمي متميز كورقة ضاغطة على دول المجرى والمصب، وهذه أبرز محطاتها:

- في شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٢م عقدت اول جولة لتبادل المعلومات والبيانات ووجهات النظر بين سوريّة والعراق وتركيا وتعرف كل طرف على وجهة نظر الآخر، واستمرت عقد جولات فنية بين عواصم الدول الثلاث بالتناوب خلال الفترة اللاحقة ولم يتم التوصل إلى نتيجة فعلية.
- عام ١٩٧٥ م بناء على مباحثات اللجنة الفنية المشتركة ووساطة البنك الدولي، قسمت حصة البلدان الثلاثة بنسبة الثلث من متوسط وارد النهر السنوي.
- عام ١٩٨٠ م تمكن الجانب العراقي من توقيع بروتوكول مع تركيا نص على "ضرورة التوصل لاتفاق على اقتسام مياه نهر الفرات خلال مهلة لا تتجاوز شهر شباط/فبراير ١٩٨٢م"، وتشكلت لجنة لهذا الغرض (ودعيت سوريّة إليها) وبدأت بعدها سلسلة من الاجتماعات خلال الأعوام اللاحقة ولم يتم التوصل إلى نتيجة فعلية إلى أن توقفت أعمال اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢م بسبب تعنت الجانب التركي.
- في ٢١ / ٠٧ / ١٩٨٧م خلال زيارة "تورغورت أوزال" رئيس وزراء تركيا إلى دمشق، تم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني تنظم المادة السادسة منه الحصص بين سوريّة وتركيا بشكل مؤقت حتى الانتهاء من ملئ سد أتاتورك عام ١٩٩٣م ثم تعود حصة تركيا إلى الثلث، والتي تحصل بموجبها سوريّة على معدل تدفق لا يقل عن ٥٠٠ متر مكعب بالثانية من مياه نهر الفرات (ما يعادل ٥٠ % من واردات نهر الفرات سنوياً).
- عام ١٩٨٩م تم توقيع مذكرة تفاهم ثنائية بين سوريّة والعراق تنص على إطلاق سوريّة ٥٨% من مياه نهر الفرات الواردة إليها من تركيا فيما تكون الحصة الباقية لسوريّة وهي ٤٢%. (حصة سوريّة من مياه نهر الفرات ٦,٦٢٧ مليار متر مكعب، وحصة العراق ٩,١٠٦ مليار متر مكعب وحصة تركيا ١٥,٧٠٠ مليار متر مكعب في السنة).
- في عام ١٩٩٤م قامت سوريا بتسجيل الاتفاقية المؤقتة المعقودة مع تركيا عام ١٩٨٧ لدى الأمم المتحدة لضمان الحد الأدنى من حق سورية والعراق في مياه نهر الفرات، ولكن الحصة التي تصل إلى سوريّة والعراق اليوم أقل بكثير بسبب استغلال تركيا لواقع العراق وسوريّة المضطرب.

يستند القانون الدولي في معالجة قضايا المياه إلى ثلاثة مبادئ:

١. مبدأ العدالة في التوزيع والاستعمال المعقول للمياه.

٢. مبدأ عدم الإضرار بالغير.
٣. مبدأ التعاون الدولي لإنجاح المبدأين السابقين، كاتجاه عام لتحقيق التنمية المستدامة.

مصادر القانون الدولي:

١. المعاهدات الخاصة والعامة.
٢. العرف الدولي.
٣. المبادئ العامة للقانون الدولي.
٤. الأحكام القضائية، ودراسات فقهاء القانون الدولي، وتوصيات الجمعيات والمنظمات القانونية غير الحكومية.

أهم الاتفاقيات و القوانين المائية الدولية هي قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ١٩٩٧/٠٥/٢١، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بغالبية الأعضاء (وافق ١٠٤ واعترض ٣ دول : تركيا والصين وبروندي، وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت)، وتأتي اهميتها من كونها أول نص لاتفاقية دولية شاملة ، وألغت مبدأ السيادة المطلقة على جزء من المياه الواقع ضمن أقاليم الدول المعنية (البدأ الذي تتبناه تركيا)، أوجدت نوعاً من التوازن بين مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول ومبدأ عدم الإضرار بالغير,

وبذلك لا يوجد حتى الآن اتفاق نهائي لتقاسم مياه نهر الفرات* بين الدول المتشاطئة وهي كل من تركيا وسوريّة والعراق إلا الاتفاقية السورية التركية المؤقتة لعام ١٩٨٧ والتي تعطي تركيا ٥٠ % من متوسط وارد النهر السنوي، وقد بلغت الأزمة بين تركيا وسوريّة ذروتها عام ١٩٩٠ عندما قامت تركيا بإغلاق مجرى نهر الفرات بشكل كامل، وقد أعلن الأتراك عن ثلاثة شروط لاستمرار تدفق مياه الفرات إلى سوريّة ومن بعدها إلى العراق:

١. إقرار سوريّ بالتنازل عن لواء الإسكندرون * المحتل.
٢. عدم السماح للعناصر الكردية ذات الأهداف القومية الكردية بالتحرك، وضربها من سوريّة.
٣. عقد اتفاقية للمياه تشمل مياه نهر العاصي* وتوصيفه " كنهر دولي. "

ترفض تركيا بشدة أي اتفاق مائي دائم متعدد الأطراف، وتربط قضية المياه بقضية "السلام" بالمنطقة لإرغام العرب على قبول الكيان الصهيوني، وخاصة خلال فترات التقارب التركي – الصهيوني.

كما ترفض تركيا التوقيع على الاتفاقية الدولية حول "قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية" والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بغالبية الأعضاء في ١٩٩٧/٠٥/٢١.

وتُطالب تركيا سوريّة والعراق بجدولة المياه الداخلية، وهذا مبدأ مرفوض حيث أنه يعتبر تدخلاً مباشراً في السيادة الوطنية، ومشاريع الري الداخلية هي شأن داخلي.

تشجع تركيا وبعض الدول المسيطرة على منابع الأنهار على مبدأ بيع المياه لدول المجرى والمصب مقابل رسوم مالية إضافة إلى فكرة إنشاء بورصة عالمية للمياه، وغيرها من الأفكار مثل بيع الماء مقابل النفط حيث تدعي أن العرب يملكون ثروة النفط ولا تشاركهم تركيا به، والماء ثروة تملكها تركيا ولا يجب

أن يشاركها العرب به، وتقترح بيعه لهم مقابل النفط، ومن أبرز المشاريع التي طرحت في هذا الصدد هو مشروع "أنابيب السلام" عام ١٩٨٧م الذي يقضي بسحب مياه نهري سيحان وجيحان في منطقة الأناضول بواسطة أنبوب طاقته ٣٩ مليون متر مكعب/يوم تستغل منه تركيا ٢٣ مليون متر مكعب/يوم وترسل الباقي عبر أنبوب السلام المكون من فرعين غربي (طوله ٢٦٥٠كم ويحمل ١,٣ مليار متر مكعب/السنة، لتغذية حلب وحماة وحمص ودمشق وعمان في الأردن وتبوك والمدينة والمنورة وينبع وجدة ومكة المكرمة في المملكة العربية السعودية) وشرقي (طوله ٣٩٠كم ويحمل ٠,٩ مليار متر مكعب/ السنة لخدمة الكويت والجبيل والهفوف والدمام في السعودية والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عمان)، ومن المتوقع أن يؤمن الأنبوب للدول المستفيدة استهلاكاً فردياً في حدود ٤٠٠ لتر يومياً,

ورغم أن هذه الأفكار تبدو في ظاهرها إنسانية واقتصادية وتساهم في حل مشكلات حيوية إلا أنها تنطوي على مخططات للضغط وإلحاق دول المنطقة بتركيا من خلال الماء باعتباره مادة استراتيجية حيوية لا غنى عنها للاستهلاك البشري والتنمية الصناعية والزراعة.

في الوضع الراهن:

زادت حدة الصراع الدائر في البلاد من تأزم الأمن المائي للمواطن السوري، حيث تسبب قلة توافر الطاقة الكهربائية في توقف عمل المضخات إضافة إلى دمار المنشآت المائية ومحطات المعالجة وتفجير أنابيب النقل وسيطرة المجموعات المتطرفة على مناطق استراتيجية على طول نهر الفرات، وسياسة الحصار التي تتبعها القوات التابعة للنظام السوري، إضافة إلى استغلال تركيا لحالة الاضطراب و العنف في سوريّة حيث تشير التقديرات أن التصرف من مياه النهر عند الحدود التركية السوريّة أقل بكثير من ٥٠٠ متر مكعب/ثانية (الحد الأدنى المتفق عليه عام ١٩٨٧م)، مما أدى لانخفاض منسوب المياه إلى أقل من ٦ أمتار عن الحد الأدنى في بحيرة الأسد الصناعية المتشكلة خلف سد الطبقة، مما أخرج عدداً من عنفات السد عن عملها في توليد الكهرباء، كما يؤدي هذا الانخفاض إلى تشقق في جسم السد، مما يهدد بإغراق محافظة الرقة وجزء كبير من مدينة دير الزور، كما يعد هذا الانخفاض عاملاً في توقف مضخات المياه عن عملها، الامر الذي يؤدي إلى حرمان ريف حلب الشرقي ومنطقة الجزيرة من المياه بالكامل.

ويعوض المواطن السوري عن ذلك بحفر الآبار وتجميع المياه من أسطح المباني في المناطق الممطرة، ولكن ذلك يترتب تدني في نوعية المياه وعدم صلاحيتها بسبب نقص المعالجة مما تسبب بانتشار الأمراض والأوبئة كما يعد حفر الآبار بشكل عشوائي نتيجة غياب الرقابة سبباً في جفاف الموارد المائية الجوفية، التي تغذي الأنهار.

الحلول المقترحة:

١. ضرورة تعميق وتعزيز التضامن العربي في مواجهة السياسة التركية، وبناء علاقة عربية– تركية على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق ولا سيما المائية منها.

٢. التخطيط السليم للمستقبل بما يحقق التنمية المستدامة وتلبية الاحتياجات الصناعية، واستخدام التقنيات الحديثة في الري والزراعة.
٣. دعم تطلعات الشعوب العربية في الحريّة والديمقراطية وبناء الدولة الحديثة لتحقيق الاستقرار بالمنطقة والعالم.
٤. تعزيز دور مراكز الأبحاث والدراسات المائية والاستراتيجية، وتبادل المعلومات والخبرات.
٥. توعية المواطن العربي، وترشيد استهلاك المياه والطاقة الكهربائية.
٦. تطور التشريعات والقوانين بما يؤمن الحقوق الوطنية والتاريخية.

هامش:

- **نهر الفرات:** ينبع من جبال طوروسفي تركيا ويدخل في الأراضي السورية عند مدينة جرابلس ثم يدخل العراق عند مدينة القائم في محافظة الأنبار ويلتقي بنهر دجلة في كرمة علي ليكون شط العرب الذي يصب في الخليج العربي، يبلغ طول نهر الفرات من منبعه في تركيا حتى مصبه في شط العرب في العراق حوالي ٢٩٤٠ كم، منها ١١٧٦ كم في تركيا و٦١٠ كم في سوريا و١١٦٠ كم في العراق، ويتراوح عرضه بين ٢٠٠ إلى أكثر من ٢٠٠٠ متر عند المصب.
- **لواء الاسكندرون** : يُعتبر في سوريا المحافظة الخامسة عشر، خلال فترة الانتداب الفرنسي على سوريّة قامت فرنسا بخطوة غير مسبوقة واستفزازية عام ١٩٣٨ إذ منحت اللواء حكمًا ذاتيًا مع بقاءه مرتبط من ناحية شكلية بالجمهورية العربية السورية، ثم أعادت إلغاء هذا الرباط الشكلي في العام التالي ١٩٣٩وعند انسحاب فرنسا بشكل نهائي دخلت اللواء قوات تركية، وقامت بضمه وإعلانه جزءًا من الجمهورية التركية تحت اسم "هتاي"، تبلغ مساحة اللواء ٤٨٠٠ كيلومتر مربع، يطل على خليجي اسكندرون والسويدية، وأهم مدنه أنطاكية وإسكندرونة وأوردو والريحانية والسويدية أرسوز، اللواء ذو طبيعة جبلية ويشكل حوضاً مائياً ضخماً تتوسطه بحيرة العمق وتنتهي إليه ثلاثة أنهار هي عفرين والأسود والعاصي، وغالبية سكان اللواء من عرب سوريّة الموزعين بين السنة والعلويين والمسيحيين العرب، والأرمن.
- **نهر العاصي:** يبلغ طوله حوالي ٥٧١كم منها ٤٦كم في لبنان و٥٢٥كم في سوريا ولواء اسكندرون ويصب في البحر الأبيض المتوسط عند خليج السويدية ينبع من لبنان ويمر في سوريا ثم يدخل مدينة أنطاكية في لواء اسكندرون السوري والذي تحتله تركيا منذ ١٩٣٩، ثم خليج السويدية حيث يصب في البحر المتوسط.